

إعداد إطار الشراكة الاستراتيجية

دورة تشاورية مع منظمات المجتمع المدني و قادة الرأي

الحكامة و تقديم الخدمة

الرباط ، 31 أكتوبر 2013

المحضر

عقدت دورة تشاورية يوم الخميس 31 أكتوبر، 2013 في مكتب البنك الدولي بالرباط ، بحضور ممثلين عن مجموعة البنك الدولي : مايكل حمايد ، المسؤول الرئيسي عن العمليات بالمغرب ، و فابيان صايدر ، الأخصائي الرئيسي في تنمية القطاع العام ، وفرانسوا بولنجي ، كبير الاقتصاديين في القطاع الحضري و خديجة فريدي ، أخصائية المشتريات و ابتسام علوي ، مسؤولة العلاقات الخارجية.

للحصول على قائمة الأفراد والمنظمات الذين حضروا الاجتماع، يرجى الإطلاع على الملحق.

ونقدم هنا موجزا للمداخلات خلال هذه المشاورات. وقد تم تجميع هذه المداخلات وفق الموضوعات، ولا تعكس بالضرورة توافقا في الآراء لجميع المشاركين. كما تعكس الآراء و التوصيات الواردة هنا آراء المشاركين في هذه المشاورات ، و سيتم أخذها بعين الاعتبار في صياغة استراتيجية الشراكة الإستراتيجية وفقا لأهميتها وأولويتها.

ملاحظات عامة:

- انعدام المساواة في الحصول على الخدمات العامة الأساسية، و المعلومات، وخاصة في المناطق القروية
- الفشل في تنفيذ القوانين والتنظيمات، التي يتم تطبيقها في بعض الأحيان بشكل تعسفي
- ضعف تمثيل المجتمع المدني في دائرة صنع القرار و ضعف قدرة المجتمع المدني على المناصرة و حشد التأييد.

الجزء 1 - الوصول إلى الخدمات العامة و جودتها

الدورة 1 : الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية

عدم الإنصاف في الحصول على الخدمات العامة الأساسية، مثل التعليم، والصحة، والعدل، والأمن، والمياه الصالحة للشرب، والطرق القروية...

- يظل معدل الوصول إلى التعليم و التكوين الأساسي مخيب للأمال، خصوصا في المناطق النائية.
- المجموعات الأكثر تضررا هي الفئات الفقيرة و المعوزة التي تبقى حبيسة دائرة الهشاشة.
- وفي قطاع التعليم، هناك مشكلة ليس فقط على مستوى الإنصاف ، ولكن أيضا على مستوى جودة التعليم التي لا تزال متدنية للغاية وخاصة في المناطق المهمشة والفقيرة.
- إن الخدمة الصحية يتم توزيعها بشكل ضعيف في جميع أنحاء البلاد حيث أن المستشفيات أحيانا تختزل في الجدران دون موارد بشرية أو معدات أو صيانة.
- لايزال الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة ، مثل كبار السن أو المعاقين ، يعانون من نقص الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم.
- لقد حان الوقت لتنسيق الخدمات الأساسية المختلفة في جميع أنحاء البلاد و وضع حد للمحسوبية.

التوصيات

- ينبغي ملء الفجوات من حيث توزيع الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية. وينبغي أن تكون هذه من الأولويات.
- كما يتعين على البنك وضع المزيد من الضغط لتطبيق و تنفيذ القوانين على المستويين المركزي والإقليمي على حد سواء.

الدورة 2 : جودة و فعالية الخدمات الإدارية والعامة

- على الرغم من التحسينات في الخدمات الإدارية والعامّة، تبقى الجودة والفعالية محدودة.
- تلاحظ تباينات على مستوى الإجراءات و الجودة و نماذج الخدمات الإدارية بين المناطق.
- إن الخدمات الإدارية تبقى مطبوعة بالبيروقراطية والبطء وعدم وجود الشفافية / المواءمة.
- إن الفساد أصبح أمرا دارجا في صفوف المواطنين عند التعامل مع الإدارة.

التوصيات:

- ينبغي تنسيق و مواءمة الخدمات الإدارية والعامّة و الإجراءات في جميع أنحاء البلاد.
- لا يجب أن تكون المعلومات الإدارية مبهمّة : يجب أن تكون في متناول الجمهور.
- يجب حوسبة البيانات الإدارية للحد من البيروقراطية و تسهيل حياة المواطنين.
- يجب محاربة الفساد والمحسوبية في الإدارة المغربية.
- يجب إحداث وكالة إقليمية لتنفيذ الإصلاحات وتنسيق الخدمات الإدارية.

الجزء 2 - حكمة الخدمات العامّة

الدورة 1 . الشفافية والنفاذ إلى المعلومة والمساءلة

- لا يزال المجتمع المدني في منأى عن القرارات على المستوى الوطني والمحلي على حد سواء. إن الحوار المسؤول و المتكافئ يجب أن يكون قائما دائما بين الحكومة والمجتمع المدني.
- يبدو أن المواطن هو طرف ثالث في السياسة: تطلب أصواته في الانتخابات فقط، ليتم في ما بعد التخلي عن الحوار مع السياسيين. ليس هناك آليات المساءلة وإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على أحيائهم ومستقبلهم.

- لا تتوفر أي جماعة قروية على هيكل واضح. وينبغي نشر تقارير الجماعة القروية من أجل مزيد من الشفافية. فالبرلمانيون أنفسهم لا يستطيعون الوصول إلى تقارير المنتدى.

الدورة 2 : العرائض والمشاركة المواطنة

- يلعب المجتمع المدني دورا هاما في مساعدة و دعم الجمعيات المحلية والمواطنين في إعداد العرائض إلى المسؤولين المحليين والبرلمان.
- من الضروري إنشاء بيئة مواتية لمشاركة المواطنين و يمر ذلك من خلال الوصول إلى المعلومة، ولكن أيضا إنشاء آليات اندماجية وفعالة للمشاركة.
- ينبغي انتظار تنفيذ مبادئ الدستور المتعلقة بالعرائض ومشاركة المواطنين لمعرفة ما إذا كان سوف يكون هناك مشاركة فعالة أو أن هذا المبدأ سيبقى حبرا على ورق.

التوصيات

- على الرغم من بعض المبادرات هنا وهناك، يجب وضع آليات حقيقية لإشراك و استشارة المجتمع المدني
- يتوقف إشراك المواطنين و المجتمع المدني في دائرة صنع القرار على الإرادة السياسية لتأسيس نظام جديد أكثر عدلا وشفافا واندماجيا للحكومة.

الجزء 3 - الصفقات العامة

- لا تزال هناك مشاكل الحكامة والشفافية في الصفقات العامة وخاصة في الجماعات المحلية ، وغالبا ما يتم تفويت نفس الصفقات إلى نفس المتعهدين.
- إن تقرير " « Doing Business » أنشطة الأعمال" يؤشر على اختلالات في إجراءات الشفافية في المغرب . و الأمر هنا لايتعلق مرة أخرى بعدم وجود قوانين ، بل بتنفيذها.

الملحق

قائمة المشاركين:

- مكي الزواوي ، جامعة محمد الخامس
- طارق نشناش ، مهندس ، جامعة مونديابوليس
- محمد النوحى ، رئيس المنتدى المغربي لحقوق الإنسان
- محمد نشناش ، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
- عبد الحق بنزكري ، نائب الرئيس للعلاقات الدولية ، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- صوفيا الرايس ، المديرية العامة لجمعية القانون والعدالة
- بوهادو مصطفى ، رئيس الفضاء الجمعوي
- محمد موذن ، رئيس الملتقى الجمعوي
- عبد الصمد صدوق ، الأمين العام لترانسبارنسي المغرب
- عبد العزيز عابد ، عضو مركز الديمقراطية
- عبدالرزاق الرازق ، الرئيس، الأوراش الاجتماعية المغربية
- جزوس مورينو أورتيث ، مندوب مؤسسة CIDEAL
- نسرين بوحامدي ، مديرة مشروع، CARE المغرب

كما دعي إلى هذه المشاورات ، ولكن لم يتمكنوا من الحضور الآتية اسماؤهم:

- مدرسة الحكامة و الاقتصاد بالرباط ، شبكة الفضاء الحر للمواطنة ، جمعية تنمية ، جمعية عدالة ، ومؤسسة عبد الرحيم بوعبيد والاتحاد العمل النسوي ، وجمعية بيتي ، و الجمعية المغربية للقانون الدستوري ، و مركز البحوث في حقوق الإنسان والديمقراطية ، اتحاد الديمقراطية و الحداثة ، والهيئة الوطنية لحماية الممتلكات العامة، و الجمعية المغربية للتقييم، و منتدى المواطنة ، و CESEM ، و جمعية مواطني المغرب ، و .AMSED